الأمم المتحدة

A/64/682

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال
تقرير مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة أرسلتُها،بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر شباط/فبراير ٢٠١٠، إلى رئيس الجمعية العامة باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية (انظر المرفق)، بشأن قرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ المتعلق بمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وتقرير الأمين العام بهذا الصدد (A/64/651)، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٠/٦٤.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤.

(توقيع) رياض **منصور**
رئيس المجموعة العربية
المراقب الدائم لفلسطين

020310 020310 10-25323 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠

يشرفني، بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر شباط/فبراير ٢٠١٠، أن أحيل إليكم طيه موقف المجموعة بخصوص ''الورقة'' التي أحالتها إسرائيل إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، والتي أُدرجت في المرفق الأول للتقرير الذي قدمه الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (A/64/651) والمتعلق بمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (تقرير غولدستون).

وأود أن أفيدكم بهذا الصدد بأن لجنة متابعة تقرير غولدستون، التي تضم كلا من ثلاثية المجموعة العربية، عمان وفلسطين وقطر؛ ومصر بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز؛ وسوريا بصفتها رئيسة منظمة المؤتمر الإسلامي؛ والمغرب بصفته رئيس لجنة القدس؛ والسنغال بصفتها رئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أحالت إلى الأمين العام موقفنا الذي مؤداه أن ''ورقة'' إسرائيل لا تشكل امتثالا للفقرة ٣ من القرار ١٠/٦٤. وقد أوضحنا للأمين العام فهمنا للملاحظة الواردة في الفقرة ١١ من تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، بأنه ''يتعذر الانتهاء إلى رأي حاسم بشأن تنفيذ القرار من قبل الأطراف المعنية''، وهو أن ''الورقة'' الإسرائيلية لا تمتثل لطلب الجمعية العامة من حكومة إسرائيل إجراء ''تحقيقات مستقلة وذات مصداقية بما يتفق مع المعايير الدولية في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها، بهدف ضمان المساءلة والعدالة''.

وينبغي بهذا الصدد ملاحظة أنه لم ترد أية إشارة على الإطلاق في ''الورقة'' الإسرائيلية برمتها إلى قرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ أو إلى المذكرة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي وجهها الأمين العام إلى إسرائيل طالبا معلومات عن الخطوات المتخذة استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة. وفضلا عن ذلك فإن هذه ''الورقة'' أحيلت إلى مكتب الأمين العام وسط حملة عامة شنتها إسرائيل وبيانات متكررة أكدت فيها أن ''الورقة'' لم تُقدم بموجب الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ١٠/٦٤ أو بموجب التوصية الواردة في تقرير غولدستون. وتعكس هذه البيانات الرافضة مرة أخرى وبشكل واضح رفض إسرائيل المتعنت لأي شكل من أشكال التعاون بشأن هذه المسألة الخطيرة، بدءا برفضها التعاون منذ البداية مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن

الـنزاع في غـزة، ونبـذها المتكـرر لاسـتنتاجات البعثـة وتوصـياتها، ووصـفها تلـك الاسـتنتاجات بعدة نعوت منها أنها ''مشوهة'' و ''كاذبة'' و ''غير مسؤولة''.

وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني ينبغي الإشارة إلى أن الرسالة الموجهة من فلسطين إلى الأمين العام والمؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير (انظر A/64/651، المرفق الثاني) قُدمت بشكل صريح وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠/٦٤ واستجابة لمذكرة الأمين العام المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ التي طلب فيها معلومات عما اتخذه الجانب الفلسطيني من خطوات استجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في الفقرة ٤ من القرار. ويتضح هذا الأمر بصورة جلية في الرسائل التي وجهها رئيس الوزراء سلام فياض والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وفي المرسوم الرئاسي وتقرير لجنة التحقيق المستقلة المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهي وثائق أُدرجت في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام. وعلاوة على ما سبق ينبغي الإشارة إلى أن لجنة التحقيق المستقلة أنشئت ''تمشيا مع توصية بعثة تقصي الحقائق وتنفيذا لما جاء في الفقرة الرابعة من منطوق قرار الجمعية العامة ١٠/٦٤''.

وبالإضافة إلى ذلك تود المجموعة العربية أن تطلب عقد جلسة للجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة بعد تقديم تقرير الأمين العام (A/64/651) من أجل البت في مشروع قرار لمتابعة القرار ١٠/٦٤ والجهود الجاري بذلها لكفالة المساءلة والعدالة.

(توقيع) رياض **منصور**
رئيس المجموعة العربية
المراقب الدائم لفلسطين